بارادة وثانيهما انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به وبصدوره عنه لما انه عالم بجميع المعلومات
والصادر عنه لا بد وان يكون خيرا لكونه منبعا لفيضان الخير وهو غير مناف لماهيته لان الصادر عنه لوازم
الحقيقة واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم له غير مناف لماهيته فايض عنه لكمال المقتضي لفيضانه
فهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه برضاه وهو المعني بالارادة فذاته مريد لما
صدر عنه من المعلومات وهو المط واما انه جواد فاعلم اولا ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي اي شيء هو
مرغوب عند المستفيد لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا من وهب شيئا
ليستفيد من المستفيد او من غيره ليس بجواد بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا بل كل ما يتوقع المفيد
حصوله من بقاياها مثله من عين او ثناء او تخلص عن مذمته او توصل الى كونه على ما هو احسن والاليق به
فهو عوض اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود الاشياء والوجود خير محض مرغوب
عند كل عاقل فاما ان يفعل هذه الافادة لعوض وشوق الى كمال يحصل بهذه الافادة او يفعلها لان
فعلها نظام الخير في الوجود اي يحصل به ما هو الاليق بالموجودات من النظام المتقرر في عنايته الازلية
فوجد الاشياء على ما ينبغي لا لعوض وشوق والاول مح اذ لو كان فعله لطلب كمال مطلوب به لزم ان
يكون له حالة منتظرة وقد تبين استحالته ذلك فتعين الثاني وهو انه يفيد وجود الاشياء لا لعوض وشوق
لا لما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا وهو المط قال الفن الثالث في الملائكة وانواعها
قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب
ان الجوهر المجرد انما يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو شان النفوس
والعقول بكمالاتها الفطرية مستغنية عن الاستكمال فهي لا تتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق

بل لا تعلق لها بالاجسام الا بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي كان من الواجب ان يبحث
عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم الالهي من هذا المختصر فلهذا رتب القسم هذا الفن لاثباتها
وبيان احوالها مشتملا على عشرة فصول فصل في اثبات العقول المبدا الاول جل ذكره
بسيط ليس فيه تعدد وحيثيات وكل بسيط شانه هذا ان لا يصدر عنه الا الواحد فالصادر عنه بلا واسطة
معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا
فاما ان يكون صادرا عنه قائما بنفسه او بمحل والاول بط اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا
الثاني لان المحل ان كان هو المبدا الاول كان المبدا فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه مح وان كان غيره
كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلوله اما بواسطة او بغير واسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين
عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين من المبدا الاول في مرتبة واحدة وانه مح وان كان الصادر عنه بلا واسطة
احدهما فقط فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك هف وان كان
هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو مح فثبت ان المعلول
الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا لانحصار
الجوهر في هذه الاقسام لا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم
المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الهيولى لا تقوم بالفعل الا بالصورة
فلا تتقدم عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على الهيولى
لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين
ان الصورة شريكة لفاعل الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة فلو كان الصادر عن المبدا

Copyright © King Saud University